شحة وتلوث المياه.. يزيدان الطلب على المياه المعدنية

بغداد / حسين الهاشم

مخاوف المواطن تتزايد كلما اشتدت موجة الحر، فمع بداية فصل الصيف من كل عام يقوم بعض المواطنين بشراء عبوات المياه المعدنية بشكل كبير وخاصة بعد ان اثبتت التحاليل المختبرية تلوث مياه الشرب في بعض المناطق وعدم القدرة على توفير مياه صالحة للشرب وخاصة في بعض مناطق العاصمة بغداد.

يقول علي احمد العبيدي وهو موظف من سكنة مدينة الكاظمية: نحن نقطن في العاصمة بغداد ونعاني شح الماءالصالح للشرب فيا.. ترى كيف الحال في المحافظات الاخرى وان حالفنا الحظ فان الماء يصلنا ممزوجاً بلون الطين او مصحوبا بحشرات مختلفة في بعض الاحيان.. الامر الذي جعلنا نشرع الى تعقيم المياه بواسطة الحبوب المعقمة التي تباع في الاسواق المحلية في وقت نسمع عن تخصيصات مالية كبيرة تصرف لدوائر الماء لتغطية اعمالها المهمة والتي منها تصفية مياه الشرب ونتوقع ان يتم انفاقها في اماكن غير مناسبة على الرغم من تاكيد المسؤولين في المؤسسات الحكومية العراقية على ان المياه صالحة للشرب ١٠٠٪ الا ان الواقع عكس ذلك تماماً فمياهنا ذات رائحة غريبة.... وان نسبة الاطيان فيها كبيرة.. مضيفا على الرغم مما يذاع ونشر في الصحف ووسائل الاعلام العراقية عن تنفيذ اعمال تحديث لشبكات الصرف الصحي وتوفير محطات تقنية مياه الشرب الا ان الوضع يزداد سوءا في بعض المناطق

محمود ابراهيم مهدي يسكن احدى ضواحي مدينة بغداد يقول: اذا كنا نعاني من مشاكل في المياه بسبب انقطاعه الدائم ونحن نسكن بالقرب من نهر دجلة وهناك مناطق شاسعة تعاني العطش لقد فاجانا حقا هذا الوضع حيث كنا نحلم قبل الحرب الاخيرة بان يكون بلدنا مزدهرا بكل جوانب الحياة فيه.. اما الان فنحن عطش لمائه المنقطع صيفاً في وقت نملك لدينا نهر دجلة والفرات ونعيش شحة في المياه.. ومرات عدة نلاحظ انواعاً من الديدان تسقط من صنبور الماء عندما انوي ملء قدح ماء او اي شيء اخر وان حفيدتي الصغيرة تسممت واصيبت بالتهابات حادة في الكلية بسبب تلوث مياه الشرب لذا بدأنا بشراء المياه المعدنية حفاظاً على سلامتنا على الرغم من ان اسعار هذه المياه المعدنية مرتفعة لكن الصحة اهم من المال

ويقول محمد سالم وهو موظف في احدى دوائر الماء: ان محطات تصفية المياه الثقيلة تعاني عجزاً بسبب قلة المواد الاحتياطية للصيانة اضافة الى سوء التصميم والتخطيط السابق الامر الذي ادى الى تدمير مياه نهر دجلة بسبب التلوث بالاضافة الى دائرة المجاري تعاني من نقص واضح في الاليات والمعدات ولاسيما المتطورة فهناك مشاريع لانشاء محطات تصفية للمياه لم يتم تنفيذها الى الان بسبب السياسات السابقة التي كان النظام السابق يتبعها وعدم وجود تخصيصات مالية لانجازها. ان الكارثة كبيرة وماساتها على المواطن اكبر فالدوائر والمؤسسات المسؤولة عن المياه الصالحة للشرب تقر بعدم وجود القدرات المادية والفنية لتطهير مياه دجلة وبالتالي ما يسبب من امراض للمواطن" اما عدنان محمد ناصر متخصص في تصفية المياه قال: هناك تقارير عن وزارة الصحة تشير الى وجود نسبة من التلوث في مياه الشرب الحالية ما سبب اصابة العديد من المواطنين بالامراض الانتقالية مثل التيفوئيد والتهاب الكبد الفايروس في حين اكد احد المواطنين انه قام بفحص عينة من المياه في احد المختبرات حيث اتضح ان المياه لاتصلح للاستهلاك البشري وهذا دليل على ان نسبة مادة الكلور في المياه ضئيلة جداً. وان نسبة تلوث مياه الشرب ٤٥٪ وهذا يؤثر سلبا على صحة المواطنين.. ولابد من ايجاد اليات عمل جديدة تعمل على وضع حلول سريعة لمشكلة تلوث مياه الشرب تتبناها دوائر الماء المختلفة في عموم محافظات العراق..

وتقول ابتسام محمد امين موظفة: ان القلق ينتابا مع كل صيف الذي عادة ما يشهد ازمات وانقطاعات في المياه الصالحة للشرب ما يهدد وضع المواطنين الصحي في وقت لاتتمكن فيه معظم العائلات من شراء المياه المعدنية لارتفاع اسعراها الذي بدأ ينافس اسعار الوقود فيما يتحسر البغداديون على مياه دجلة التي تمر امام بيتهم دون ان يتمكنوا من الشرب منها وتشير بعض الاحصائيات عن تقديرات اولية الى ان بعض المناطق لاتتوفر لديها سوى كميات قليلة من المياه النقية بينما تقدر نسبة التلوث بالمياه (٥٠٪) وهو ما يدفع الملايين من العراقيين الى الاستعداد منذ الان لشراء عبوات المياه المعدنية التي ينتج بعضها في

شحة وتلوث المياه .. عدسة سعدالله الخالدي

من الواقع الاقتصادي

المتوقع بعد التعديل في السياسة النقدية

محمد شريف أبو ميسم

جاء قرار البنك المركزي في توحيد الاحتياطي القانوني ليضع حداً لاستمالة الكثير من المصارف على أدوات السياسة النقدية.. الا انه جاء متأخرا بعض الشيء.. ولكن.. أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي... اللافت في البيان الذي أصدره البنك المركزي هو الاشارة المتأخرة للاحظة البنك –ان السوق المصرفية مازالت لا تشجع على توفر الحد المقبول من الائتمان الممنوح الى النشاط الخاص ولا سيما في القطاع الحقيقي الأهلي –وان الكثير من المصارف استمالت على أدوات السياسة النقدية لا ستثمار احتياطياتها الفائضة وبنسب بلغت لدى البعض منها ١٠٠٪ من فوائضها في أدوات البنك المركزي لتحقيق الربح دون الاكتراث للنشاط الاقتصادي وما تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب يحتاجها السوق في الحدود المطلوبة –وقد قيل الكثير بخصوص هذه الملاحظة ومنذ بداية انطلاق السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي كمحور من محاور التصدي للحالة التضخمية التي يعانيها الاقتصاد العراقي من خلال رفع نسبة الفائدة لا ستقطاب الكتلة النقدية من أجل اعادة استثمارها في التنمية الاقتصادية على وفق ما معلن وما يفهم، الا ان البيان الذي أشار الى تراكم مالي وصل الى ٢٩ ترليون دينار انتقد وبقوة السياسة التي تتبعها المصارف في التعاطي مع ادوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك؟ وقد تساءل الكثير من المعنيين في الشأن الاقتصادي ومنذ تبني السياسة النقدية المعتمدة على رفع نسبة الفائدة، عن امكانية تنشيط الوساطة المالية في وضع تكون فيه المصارف قادرة على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في ادوات السياسة النقدية التي تجنبها الخوض في الفعاليات الائتمانية والتي لا عائد فيها أكثر من عوائد الاستثمار الليلي اذا ما أخذت بنظر الاعتبار مخاطر الائتمان والكلف الادارية، ناهيك عن امتناع المستثمر أو المقترض من التعامل مع المصارف جراء ارتفاع نسب الفائدة والتي لا تتناسب وحجم الأرباح التي يمكن أن يحققها المقترض الذي يعمل في فعاليات القطاعات الحقيقية، وبالتالي فان الاقتصاد الذي يراد له أن ينهض قد تعرض في واحد من أهم قطاعاته الى تلكؤ كبير، باستثناء الائتمان المدعوم من الدولة في القطاعين الزراعي والصناعي والذي كان في حدود ضيقة حتى مطلع هذا العام.. وقد جاءت معالجات البنك المركزي لتعدل الاحتياطي الالزامي من اجمالي الودائع الحكومية من نسبة ٧٥٪ الى ٢٥٪ وليعتمد هذا التعديل لجميع الودائع بما فيها الأهلية ولكن وفق الآليات والتعليمات النافذة حاليا، و يفهم من هذا ان نسبة الفائدة التي عدلت الى ١٧٪ قبل أشهر ستبقى كما هي وهذا سيعطي مبررا لاستمرار ارتفاع نسب الفائدة على الائتمان الممنوح، على اعتبار ان هذه المصارف مستمرة بدفع الفائدة على ودائع الجمهور بعد أن تم تعديلها وعلى وفق رؤية ادارات المصارف بالنسبة للمصارف الأهلية وبتوجيه من البنك المركزي بالنسبة للمصارف الحكومية، وبالتالي فاننا لا نتوقع أن يحدث تغييرا جوهريا في واقع الوساطة المالية عبر تفعيل دور القطاع المصرفي مع فعاليات المقترضين باتجاه مكافحة الركود الاقتصادي ولاسيما في القطاع الحقيقي الأهلي كما يتمنى واضع السياسة النقدية. مالم يتم خفض نسبة الفائدة على الائتمان الممنوح، خاصة وان ثمة قطاعات تقدم لها قروض تكاد تكون بلا فائدة من المصارف المتخصصة، الا ان قطاعات أخرى ما زال المستثمرون فيها بانتظار الغيث.

> فاننا لا نتوقع أن يحدث تغييرا جوهريا في واقع الوساطة المالية عبر تفعيل دور القطاع المصرفي مع فعاليات المقترضين باتجاه مكافحة الركود الاقتصادي ولاسيما في القطاع الحقيقي الأهلي كما يتمنى واضع السياسة النقدية. مالم يتم خفض نسبة الفائدة على الائتمان الممنوح، خاصة وان ثمة قطاعات تقدم لها قروض تكاد تكون بلا فائدة من المصارف المتخصصة

لتطوير ميناء أم قصر

وزارة النقل تختار شركة كورنيل الأميركية لتقديم الاستشارات

بغداد/المدى

أكد وكيل وزارة النقل بنكين الريكاني أن الوزارة قررت اختيار شركة، كورنيل غروب الأميركية، لتقديم استشارات لها لتطوير ميناء أم قصر، وإطلاق الاستثمارات فيه".

وكانت وزارة النقل قد نظمت يومي ٢٥ و٢٦ من حزيران الماضي، مؤتمرا في أربيل لمناقشة عروض مقدمة لها من شركات استشارية عالمية في مجال الموانئ، لمساعدة الحكومة في التعاقد مع شركات لإدارة واستثمار ميناء أم قصر، واختارت في ختام المؤتمر ثلاثة عروض لبحثها من قبل لجنتها الفنية لدراستها بشكل مفصل، مقدمة من شركات، دريوري البريطانية، وكورنيل غروب، وAECAM الأميركيتان.

من جانبه قال رئيس اللجنة الفنية لدراسة عروض الشركات الاستشارية بوزارة النقل، عبد الرزاق كاطع حسن، إنه "بعد دراسة جميع العروض وقع اختيار اللجنة الفنية على شركة كورنيل غروب الأميركية". وأوضح حسن، أن "التوقيع النهائي مع الشركة الأميركية ينتظر بعض الإجراءات المالية والقانونية"، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت بإحالة ملف شركة كورنيل إلى لجنة العقود بالوزارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة".

وأشار حسن، وهو مستشار بالوزارة، إلى أن شركة كورنيل، "تعد شركة رصينة لديها أعمال استشارية كثيرة في العالم، وعمليات إشراف على بناء عدد من الموانئ العالمية، من بينها ميناء سامسونج في كوريا الجنوبية، وموانئ في كل من فنزويلا، وكولومبيا، والصين، وذلك طبقا للمعلومات التي ذكرت بملف خبرات الشركة" على حد قوله.

وأكد حسن أن "شركة كورنيل الأمريكية قدمت أفضل عرض من الناحية الفنية، وكانت الشركة الوحيدة التي أبدت استعدادها لافتتاح مقر فرعي لها في العراق لمتابعة أعمالها، فيما اعتذرت الشركات الأخرى عن القيام بذلك".

وتصل الطاقة القصوى لميناء، أم قصر، وهو أكبر الموانئ العراقية في الوقت الحالي، إلى ١٣ مليون طن سنويا، فيما ترغب الوزارة في زيادة الرقم إلى ٥٠ مليونا.

وتخطط وزارة النقل عبر برنامجها لتطوير ميناء، أم قصر، لمنح الجزء الجنوبي من الميناء لاستثمار طويل الأمد بسبب تدهور حالته، وعرض الجزء الشمالي للميناء أمام الشركات لإدارته وتشغيله لمدة لا تقل عن خمس سنوات، لتلبية احتياجات العراق من الواردات، خاصة المواد الغذائية وغيرها.ومن المقرر أن تقدم الشركة الاستشارية التي سيجري الاتفاق معها، الدراسات والبيانات المطلوبة التي تساعد الحكومة العراقية في الوصول الى أفضل تعاقد سواء مع مستثمرين أو مؤجرين للميناء العراقي.

يذكر أن الموانئ العراقية، وعددها ستة موانئ تجارية وميناءان نفطيان، من مشاكل عدة أبرزها التدهور الحاد نتيجة عدم تطويرها وصيانتها منذ نحو ٢٥ عاما، إضافة لتأثير الحروب سلبيا عليها بسبب عدد القطع البحرية الغارقة بمياهها دون انتشالها.

اقتصاديات الظل

تأهيل البطالة

يمكن انخراط العاملين في فعاليات اقتصاد الظل بدورات تدريبية حتى يكونوا مؤهلين للعمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقدم القروض للراغبين باقامتها على أن تكون مشاريع في القطاعات الحقيقية.. انها فكرة بسيطة وتشكل حلا سهلا لاشكالية البطالة المقنعة، ولكن من ذا الذي يقوم بتنفيذها.. هنالك ثمة محاولات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم القروض للعاطلين عن العمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.. وقد ساهمت هذه المحاولات في استقطاب الشباب العاطل عن العمل، الا ان ثمة ملاحظة تتعلق بنوعية المشاريع الصغيرة أوالمتوسطة التي منحت لها القروض ، فهل نحن بصدد تشغيل العاطلين وحسب، أم نحن ازاء تحويل القطاعات غير الحقيقية الى قطاعات حقيقية عبر تشغيل العاطلين؟ فمن الواضح ان نسبة كبيرة من القروض التي منحت من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كمشاريع صغيرة هي قروض لمحال تجارية (ألبسة، عطور، اكسسوارات.. الخ) بينما نحن بحاجة ماسة لتفعيل مشاريع القطاعات الانتاجية، فما فائدة انضمام العاطلين عن العمل الى أفواج البطالة المقنعة؟ بينما نحاول خلق المساحة الانتاجية عبر توسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي استوعبت وستستوعب الأعداد الهائلة من الأيدي العاملة التي لا زالت تبحث عن عمل.

خبير اقتصادي: قانون الاستثمار الجديد سيحقق نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي

بغداد/المدى

توقع خبير اقتصادي أن يحدث قانون الاستثمار الجديد نقلة نوعية كبيرة في الاقتصاد العراقي والاسهام في تأسيس قاعدة البنى التحتية.

وقال الدكتور ناظم البهادلي الاستاذ في كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية:" ان النقلة سوف تحدث من خلال قدوم رأس المال والخبرة الأجنبية التي سوف تساهم في تأسيس قاعدة البنى التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي، فالعراق يعاني قلة رأس المال المتاح للأعمار والإنماء نتيجة تراكم الديون كذلك قلة الخبرة المتراكمة نتيجة الحروب المستمرة وهذا القانون سوف يساعد كثيرا في سد هذا النقص.

واضاف ان القانون تضمن نقاطا جوهرية تفتقر اليها قوانين استثمار دول اخرى كمنح حق الإقامة وتسهيل دخول المستثمر وخروجه من والى العراق وعدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري اضافة انه للعاملين من غير العراقيين الحق في تحويل رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق.

واوضح البهادلي أن البنى التحتية للاقتصاد العراقي تحتاج الى اعادة نظر سريعة خاصة مع نمو وازدياد عدد السكان، وهو يعني أن العراق ربما يكون الآلة الاقتصادية التي لن تتوقف لأكثر من خمسين عاما وفي النواحي الخدمية والسكانية والصناعية والزراعية والتجارية. مبينا ان القانون سوف يحقق هذا التقدم عبر تحقيق البيئة الآمنة للاستثمار.

الكهرباء: تنسق مع هيئة الاستثمار لوضع اليات مؤتمر الاستثمار

بغداد/المدى

قال الوكيل الاقدم لوزارة الكهرباء رعد الحارس ان الوزارة شرعت باجراء تنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار لوضع الية اعداد امثل لمؤتمر الاستثمار في القطاع المقرر اقامته بمشاركة شركات عالمية معروفة. نافيا ماتناقلته بعض وسائل الاعلام المحلية حول تحديد موعد زمني لاقامة المؤتمر.

واضاف الحارس:" ان الوزارة قدمت للهيئة ورقة عمل متكاملة حول المؤتمر والاستفسارات التي قدمتها الشركات الراغبة بالاستثمار واعداد مواصفات العمل المقرر تنفيذها في المشاريع.

وتابع ان الهيئة ستعلم الوزارة قريبا حول ما اذا كانت الوزارات المعنية بالقطاع كالنفط والصناعة والمالية ترغب في المشاركة في المؤتمر والاستماع الى ممثلي الشركات ومايطلبونه من الجانب العراقي. منوها الى تاكيد الوزارة على انجاح المؤتمر لكونه الاول من نوعه في البلاد.

وزاد الحارس ان الوزارة طلبت من شركات دولية متخصصة في اعادة وتاهيل المنظومة الكهربائية الاستشارة الفنية والتقنية للاحاطة التامة بالتطورات العالمية الاخيرة في مجال القطاع.

يذكر ان الوزارة اعلنت ان المؤتمر سيقام في العراق دون تحديد مكان اقامته سواء في بغداد او احدى المحافظات.

الغضبان: توجه لتعزيز القطاع الزراعي بهدف تحقيق الامن الغذائي

بغداد/المدى

اكد رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء ثامر الغضبان ان الحكومة متوجهة الى تعزيز القطاع الزراعي بما يسهم في تحقيق نسب عالية من الامن الغذائي للمواطن. وقال الغضبان:"ان الحكومة تنظر الى القطاع الزراعي على انه الركيزة الاساس لتحقيق الامن الغذائي بعد ان شهدت السنوات الاخيرة الاعتماد على الاستيراد في تغطية الاحتياج المحلي من المحاصيل الزراعية واللحوم ". واضاف ان تعرض القطاع الى الاهمال خلال فترات سابقة ادى الى تحول البلاد الى مستهلكة ولم يحقق للعراق المكانة التي يجب ان يصلها بين دول العالم، مشيرا الى وضع خطط لزيادة الرقعة الزراعية من خلال تطوير وانعاش الاهوار. وزاد الغضبان ان زيادة انتاج المحاصيل الستراتيجية كالحنطة والقمح والرز ستؤدي الى قفزة اقتصادية في واقع القطاع. منوها الى العمل لاسناد عمل وزارة الزراعة والتعاون في مجال استثمار نتائج البحوث العلمية والتطبيقية. يذكر ان احد المسوح الميدانية لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي اشارت الى ان ٣،٨ مليون نسمة في العراق غير امنيين غذائيا اذا ماحرموا من الحصة التموينية.

ارسال ملفات الشركات المطروحة للاستثمار للسفارات العراقية

بغداد/المدى

اكدت وزارة الصناعة والمعادن انها سترسل ملفات شركاتها ومعاملها المطروحة للاستثمار الى السفارات العراقية في دول العالم لاطلاع المستثمرين هناك وتعريفهم تفصيليا على المشاريع.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة:" ان الوزارة ستوجه ملفات الاستثمار للشركات المطروحة الى سفارات العراق في الخارج لتكون حلقة وصل بين الوزارة والمستثمرين الدوليين الراغبين بالعمل في السوق العراقية". واضاف:"ان الهدف الاخر هو فتح قنوات مشتركة مع المستثمرين لتحقيق خطة الاستثمار التي ستعود بالفائدة الكبرى على الاقتصاد الوطني وتحويله من الاشتراكي الى اقتصاد السوق الحر. منوها الى ان هذا التحول هو من الاسس التي تسعى الحكومة لتحقيقها". وشدد المصدر على انه من المؤمل ان تؤدي خطة استثمار الشركات والمصانع والمعامل الى رفع الطاقات الانتاجية كما ونوعا للقطاعات المعطلة.

تجدر الاشارة الى إن هذه الخطة تعتمد على دعوة مستثمرين اجانب ومحليين للاستثمار في قطاعات الصناعة المختلفة.

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205